النظام السياسي

— ١ —

لسنا مع الذين يعلقون أهمية كبرى على تكثير عدد الموظفين المصريين وتقليل عدد الموظفين من الأجانب[1]. بل نرى أن هذا الأمر لا يأتي إلاّ في الدرجة الثانية من مطالب أعلى من ذلك بكثير وهو السلطة الأهلية. ونعني بها سلطة الحكومة المحلية سلطة الوزارة، فإنه في الواقع إذا كان للوزارة سلطة حقيقية فعلية كانت الحكومة أهلية صرفة مهما كثر عدد الأجانب الموظفين فيها لأن سلطتهم تكون وقتئذ مستمدة منها ويكونون مسؤولين أمامها عما يفعلون.

غير أن من ينظر الى حركة الأعمال في الحكومة لا يلبث أن يقتنع بالحس بأن الرؤساء المصريين رغماً عما لهم بالقانون من الحقوق وما عليهم من الواجبات — ليس لهم من الأولى إلاّ مظهرها وليس عليهم مسؤولية عن الثانية إلاّ أمام من لا يعرف الواقع — وذلك الواقع ان هذه الحكومة في الحقيقة هي حكومتان! إحداها رسمية اسمية وهي الحكومة الوطنية، والأخرى وراءها مدبرة عاملة غير مسؤولة قانوناً وان كانت مسؤولة عملاً في كثير من الأحيان وهي حكومة الاحتلال. وليس يوجد لهذه الحالة الفعلية سند مكتوب تستمد منه مشروعيتها إلاّ ما كان في تقارير اللورد كرومر من هذا المعنى. وأظهر عبارة قالها في هذا السبيل هي أن الموظف الانكليزي في أية مصلحة من المصالح يجب أن يكون له الرأي الأعلى فيها ولو كان مرؤوساً — فأما قوانين البلاد فكل ما فيها ان الوزارة هي صاحبة الحق التنفيذي، بل التشريعي أيضاً مع الأمير، وأنها بذلك المسؤولة الوحيدة عن كل سوء في ادارة البلاد على اختلاف صورها. وان الأوامر العالية الصادرة بتعيين المستشارين لا تعطيهم حقاً من حقوق الادارة، ولا أمراً من أمور التنفيذ، بل كل حقهم هو الارشاد أو النصيحة أو الشورى. وقد ساروا على ذلك بادىء الأمر ونظن أن أغلب مذكراتهم أو أوامرهم المتعلقة

---

(١) نشر بالعدد ٦٤ من الجريدة في ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة» موجزاً السير الدن غورست — الوزارة المسؤولة —

بالمسائل المهمة لا يزال نصبها الى الآن لابساً ثوب التحفظ في الألفاظ تابعاً التوفيق بين اختصاصهم القانوني وبين سلطتهم الفعلية كما كان يصنع السير غورست إذ كان مستشاراً للداخلية فإنه كان دائماً يعبر في مذكراته بالتعبير الذي يفهم منه صريحاً ان سلطته قاصرة على مجرد ابداء الرأي — وعلى كل حال فإن هذا النفوذ قد كبر تدريجاً حتى حجب ما عداه من النفوذ القانوني أو أبادَه . وتنزل هذا النوع من الاستئثار بالسلطة من الحكومة العالية الى أطرافها الدنيا في جميع الادارات الوطنية . فللمدير مفتش قد يستأثر بالسلطة الفعلية دونه وان كان تعيين المفتش هو للمراقبة لا للعمل .

كانت الوزارة المصرية من عهد تأليفها في مدة الخديو الأسبق متأثرة دائماً بميل الخديو إلاّ في أحوال استثنائية محضة كانت تتغلب على رأيه شيئاً فليلاً حتى جاء الاحتلال الانكليزي ، فوقعت الوزارة بين عاملين يتنازعان التسلط عليها . لا نقول سلطة الخديو وسلطة الأمة كما هو الحال في البلاد المتمدنة، بل سلطة الخديو وسلطة الاحتلال — لأن الأمة كانت معتبرة لدى الطرفين كمية عاطلة ، لا يفكر أحدهما في سلطتها بل هي نفسها ما كانت تفكر تماماً في أنها هي بالطبيعة صاحبة الحق الواقع عليه النزاع .

ومن البديهي أن الوزارة التي شأنها ذلك تكون مضطرة لبقاء استقلالها أن تعتمد على إحدى السلطتين عند اختلافهما — وهذا القول ليس نظريًّا محضاً ، بل قام عليه الدليل من العمل . فإن وزارة رياض باشا الأخيرة قلت الثقة بها من عابدين لأسباب غير معروفة تماماً ولم ترد ان يعضدها الاحتلال فاستقالت . ولو أرادت أن يعضدها لبقيت كما كان العكس في وزارة نخري باشا . ثم اشتد التنازع بين السلطتين الشرعية والفعلية فانقسم الناس شيعاً وفرقاً ومن جراء هذه الحال التي يغلب فيها تجاوز الحد من الفريقين انتهت الوزارة بأن يكون عضدها الاحتلال. ولا ندري أكانت مكرهة في ذلك أم مختارة. كما لا ندري ماذا الذي يكون قد أكرهها على التسليم بحقها . وما الذي كان يمنع الأمة من تعضيد كل وزارة في الاستقلال المفيد بالسعي في ذلك لدى السلطتين ؟ إلاّ أنه مهما يكن من سبب اتكائها على الاحتلال فإن ذلك قد أفضى بالتدريج السريع الى تلك الحال التي وصفناها في صدر هذا المقال.

ونجم عن ذلك أضرار شتى — منها — سوء ظن الأمة بمقاصد الاحتلال وكان هذا من الأسباب الكبرى للقلق الذي أظهرته الأمة بمناسبة الحوادث ونسب الى التعصب الديني تارةً وإساءة الفهم في تقدير أعمال الاحتلال تارةً أخرى — ومنها — الجفاء الحاصل بين الأمة وبين الحكومة ومظاهر هذا الجفاء جليّة في كل عمل هما فيه معاً سواء كان ذلك في الجمعية العمومية أو في مجلس القوانين، بل في أصغر الأشياء كما يوجد في ضبط الوقائع الجنائية

من أن الناس يضللون التحقيق دائماً بفكرة أن الحكومة خصم. وكما يوجد في القرعة العسكرية الخ. ولا يشك أحد في أن هذا مفسد على الحكومة عملها، مفسد على الأمة خلقها، وفي ذلك الضرر المبين. نعم أن كل من يحب الأمة وبقاءها وتقدمها يجب لها أن تعتقد دائماً أنها شيء، وأن الحكومة شيء آخر، إلاّ أنه يجب كذلك أن تكون الاثنتان صاحبتين لا خصمين متحابتين لا متباغضتين، وان كانتا دائماً منفصلتي الشخصيتين — ومنها أن الحكام من الانكليز لا يمكنهم فهم مقاصد الناس ولا معرفة طباعهم وأخلاقهم، كما لا يمكن للعامة أن يأنسوا اليهم فلا يستطيعون بذلك أن يقوموا بما يريدون من الخدمات. ومنها أن تجريد أي رئيس من السلطة وجعل مرؤوسه مسلطاً عليه يميت العواطف المصري فتفقد لحرية العمل فيه، بل مبيد للانتفاع منه، مناقض لتأهيله للحكم.

* * *

وقبل أن نأتي الى المطلب يجب أن لا نغفل بيان فكرة أساسية للموضوع لا مندوحة عن ايرادها.

من مبادىء الاحتلال المتفق عليها عند الانكليز، والتي صرحوا ويصرحون بها كل حين أن الغرض منه تأهيل مصر لحكم نفسها بنفسها وتقوية أمتها وحكومتها حتى لا يطمع فيها طامع ليأمن الانكليز على مصالحهم فيها وطريقهم الى الهند. وهم بذلك يقولون أن الاحتلال مسؤول عن الادارة المصرية ولا تتحقق المسؤولية الاّ بالسلطة ولا تكون السلطة الاّ بالمداخلة في الأعمال المصرية — على أنه من المعلوم أيضاً أن المداخلة عن قرب على هذه الصورة التي وصفنا في الشؤون المصرية كلية وجزئية من شأنها أن تقف عقبة كؤوداً في سبيل حرية العمل التي لا يمكن بدونها تمرين المصري على الحكم وتعويده الاستقلال في الرأي وهذان هما الحجران الأساسيان للحكم الذاتي. وعلى ذلك يبين بادىء الأمر أن التأهيل للحكم الذاتي والمسؤولية عن الادارة المصرية أمران لا يجتمعان ولا يمكن التوفيق بينهما.

وإنا لا نرى مطلقاً شيئاً من التناقض الحقيقي بين هذين المقصدين لأن الذي يريد بناء البيت بناءً متيناً، ويرى شيئاً من الصعوبة أو الابطاء في نقل الأحجار الكبيرة اليه لا يسوغ له في سبيل الحصول على سرعة اتمامه أن يطحن تلك الأحجار فيحيلها الى رمل يسهل نقله. لأنه بعد ذلك لا يمكنه أن يبني بناءً متيناً بتلك الأحجار المطحونة. ومثل هذا الباني مثل الاحتلال الذي يستسهل اماتة عاطفة الحكم في المصريين في سبيل اصلاح بلادهم وتأهيلهم للحكم الذاتي. لأنه متى أصلح مصر أي أصلح أرضها وحالها الاقتصادي والمالي والحربي

والتفت الى أشخاص يسلمهم المصالح لم يجد بعد أحداً الا غير الاكفاء المدربين الذين تجردوا بعمله عن الصلاحية للاستقلال .

نقول أنه لا تناقض بين تحقيق المقصدين متى قصر الاحتلال سلطته في الادارة المصرية على الاشراف دون العمل بالذات مباشرة . وما لنا ومحاولة التوفيق بين مقصدين قد اعتبرهما اللورد كرومر متوافقين غير متناقضين ، وان العمل بهما معاً لا يكلف الاحتلال ديناً من العناء . فانه قبل استقالته أراد أن يترك للوزراء حرية في العمل ليكونوا مسؤولين عن الادارة ، وابتدأ فعلاً بتنفيذ هذا المبدأ بأن أدخل في الوزارة رجلاً معروفاً بالقدرة على العمل وشدة المعارضة في الحق معروفاً بالحرية في ابداء الرأي معضداً من الأمة وهو سعد زغلول باشا ناظر المعارف العمومية. وقال في تقريره أنه جعل هذا الاختيار تجربة لاعطاء المصريين حرية العمل في ادارة بلادهم .

ولولا أن هذا التصريح وهو ترك الادارة المصرية على مسئولية الوزارة المصرية يوافق أيضاً كل الموافقة مصلحة الاحتلال الانكليزي لما صرّح به اللورد كرومر .

على هذا لا تكون الأمة مبالغة في الطلب ولا متجاوزة حد الممكن ولا يكون طلبها يضر بالاحتلال إذا طلبت منه أن يترك للوزارة سلطتها القانونية ويجعلها هي صاحبة الحق في الأمر وعليها المسؤولية عن الواجب . فان لم ترض الوزارة تحمل مسؤولية الادارة أو رأى الاحتلال فيها ضعفاً ، فان بلاداً في هذا الطول والعرض وكثرة العدد لا تعدم أفراداً عدد أصابع اليد يمكنهم تحمل المسؤولية خصوصاً بعد ربع قرن من الاحتلال الانكليزي . بذلك تدفع الأضرار التي أشرنا إليها وتحقق وجوه المصلحة للطرفين ، أي لطرف الاحتلال في أن يكسب صداقة المصريين ويقوم بالواجب عليه نحو ما رسمه لنفسه من الخطة التي قدمناها ، ولطرف هذه الأمة من نيل حقها الطبيعي في أن يقوم أبناؤها بخدمتها ويؤهلون إلى حكمها حكماً دستورياً — ولنا أمل في السير غورست أن يحقق هذه الطريقة الجديدة المفيدة التي بدأ فيها سلفه حتى يصبح الوزير هو الوزير والمستشار هو المستشار .

ولنا في الموظفين كلمة أخرى الى غد .

— ٢ —

يختلف الناس كثيراً في تقدير الحرية التي يجب أن تكون للموظفين المصريين[1] ولكن الذين يقولون بوجوب تحديد هذه الحرية لا يراعون في قولهم مصلحة الأمة، بل يحكمون هذا الحكم بناءً على وقائع شخصية كانت لهم مع مهندس المركز أو الباشمهندس أو المدير. فيكتبون العرائض إلى الوكالة البريطانية أو الجهة المختصة يطلبون فيها تعيين رجل انكليزي ليقيم العدل الذي خذله الوطني على رأيهم. فاذا سألتهم أحقٌ ما يزعمون من أن الوطني حقه أن تغلّ يده عن التصرف، قال بعضهم تلك طريقة مدح نتقدم بها إلى الحكام الانكليز لنستحضر إصغاءهم لما نقول ونستفزّ همتهم لإمضاء ما نطلب ولم نقل إلاّ فارغاً من القول إن لم ينفع لا يضر — وذلك مظهر من طبائع الاستبداد — ولئن سألت البعض الآخر ليقولنّ — إذا خلوا إليك — إن حكامنا كثير منهم الذي يظلم أو الذي ليس كفؤاً لعمله، فلا يقوى على مراجعة زميله الانكليزي، أو رئيسه المخطئ خطأً مقصوداً أو غير مقصود. يقولون ذلك وهم لا يريدون أن يظهروا بهذا القول — إلاّ في عرائضهم — خشية أن يرموا بعدم الوطنية أو خشية أن يكون ما يقولونه من هذا النوع مضرّاً بسمعة المصري ولكن مصلحتهم عندهم فوق كل مصلحة — وذلك أيضاً مظهر من طبائع الاستبداد — وعسى أولئك أن يكون منهم الذين أشار إليهم اللورد كرومر في تقريره في عرض قوله إن المصري عقيم النظر غير منتج — ومهما أصاب القائلون بكفاءة موظفينا ومهما أخطأ مخالفوهم في الرأي فانا لا ننكر حقيقة مرّة هي أن في موظفينا عيوباً كثيرة راجعاً أغلبها إلى الأخلاق أكثر من انتسابها إلى عدم الكفاءة العلمية. وتلك العيوب لها علل بعضها قديم وبعضها حديث كلها قابلة للشفاء وتبعتها واقعة على الحكومة القديمة وعلى الحكومة الحديثة نبينها حتى يظهر علاجها وهو المطلب الذي نطلبه اليوم.

مذهب التوظيف القديم — الحكومات الاستبدادية الظالمة التي هي أسوأ أنواع الحكومات تتميز عادةً عن غيرها بمذهب التوظيف أو بعبارة أخرى بالشروط اللازم توفرها في الفرد ليكون حاكماً.

---

(١) نشر بالعدد ٦٥ من الجريدة في ٢٦ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة» من جناب السير الدن غورست — حرية العمل للموظفين —

في تلك الحكومات الاستبدادية يكون الحكم دائماً لمصلحة الحاكم الأكبر دون المحكومين فان عدل ذلك الحاكم فلكي يعمر البلاد، وما عمّر البلاد إلاّ ليجبي الخراج الذي هو المال ينفقه على شهواته وعلى ذويه وعلى بطانته المقربين ثم على الجيش الذي يحفظ له ملكه وينتقم له من عدوه إذا غضب. وبالجملة فان كل ما يقصد من نظام الحكومة هو شخص الحاكم الأكبر فاذا نالت الأمة رخاء في المعيشة أو تقدماً في العلم والصناعة كان ذلك غير مقصود من جانبه بل جاء بطريق العرض إلاّ أن تكون الصناعة ونحوها مقصودة لتكمل له شهوة من شهوات المجد أو الزخرف — يتطرّق ذلك عادةً من الحاكم الأكبر إلى من دونه من الحكام أو الموظفين. فانه إذا اصطفى فرداً أغدق عليه نعمه. ومنها أن يرفعه إلى أن يكون حاكماً. فالتوظيف على هذه الصورة مزية يخص بها الحاكم من يشاء ممن لهم عليه صلة رحم أو دالةٌ بما يظهرون من شعائر الاخلاص والعبودية لشخصه الكريم المقدّس فتدخل الوظيفة في عداد الإقطاعات والانعامات من العروض والخلع السنية والوصائف والسراري والدّواب والأنعام.

كما أن الحكومة العامة ما كانت إلاّ لمصلحة الحاكم الأكبر أو الملك، كذلك الوظيفة ما كانت إلاّ لمصلحة الموظف لا يراعي في أدائها كفاءة ولا ذمة ولا مصلحة للمحكومين بل يخدم بها لذاته ومطامعه — وكما أنه لا يشترط في الحاكم الأكبر غير الوراثة ودوام القوة، كذلك لا يشترط في الموظف إلاّ اتصاله هو أو آباؤه بالسلطان ودوام حيازته لرضاه. لذلك كان يرغب جميع الناس في التقرب من الحاكم الأكبر المطلق التصرف ليكونوا حكاماً يبتزّون أموال المحكومين بالباطل. فتأصّل حب الاستخدام في الأفراد وتراموا عليه وعدّوه من أكبر موارد الرزق وضربوا فيه الأمثال المحفوظة الى اليوم إذ يقولون « المنصب روح » و « إن فاتك الميري اتمرّغ في ترابه ». وصار غير الموظف لا يحترم في قومه مهما علت ملكاته وقدر على رزقه.

لا يغلو الذي يقول إن الرشوة في هذه الحكومات التي كانت منها حكومة مصر هي شعار الموظفين. حتى إن من الناس من لا يستحي أن يقول إلى الآن مفتخراً بأبيه. كان أبي مدير أقليم كذا أوناظر قلم قضايا الأقليم فكان يدخل لحضرته بما شاء الله من الهدايا النفيسة والخيل المسوّمة والأنعام ليقوم للناس بالعدل!!

نتج عن هذا المذهب في التوظيف طبائع تحدو بالمحكومين إلى أن لا يفهموا إلاّ بصعوبة أن الحاكم يصح أن يقوم بالعدل من غير مقابل فطمع فيه طالب العدل وطالب الظلم على السواء ولا يزال بعض الناس من الطبقة القديمة يودون لو يجدون سبيلاً لأن يبذلوا بأموالهم

الى الحكام لينفعوهم وقت الشدة . كما أن بعض العائلات لا تزال تنزل باللائمة على أحد أفرادها إذا ظهر استقلاله برأيه وأدى ذلك الاستقلال الى استقالته بدلاً من أن يحمدوه على حسن خلقه، ويشكروه على جميل صنعه . نتج عن هذا المذهب القديم أيضاً خنوع الناس لإرادة الحاكم من غير تعقل، وظهرت هذه المفسدة الى الآن في نفوس بعض الموظفين الذين هم في غنى عن الارتزاق من الوظيفة ، ولكنهم مع ذلك متى نزلت اليهم إرادة رئيسهم سجدت نفوسهم لها وخافوا أن يناقشوها وقاموا بتنفيذها ولو كان في تنفيذها البلاء . وبالجملة فان هذا المذهب المشوّه مذهب التوظيف القديم قد أورث طباع الموظفين جزءاً كبيراً من الأمراض الأخلاقية التي ذكرناها .

المذهب الجديد — ونعني به المذهب الذي سارت عليه الحكومة المصرية من يوم أن وضع للتوظيف فيها نظام مكتوب يشترط الكفاءة ويجعل لها النصيب الأول في نيل الوظائف فتحوّل الحكم من أن يكون لمصلحة الحاكم فقط الى أن يكون لمصلحة الحاكم ولمصلحة المحكوم معاً .

نعم ان خير الحكومات هي ما لا يكون فيها للحاكم مصلحة من الحكم مطلقاً . وان كل خير الحكم ومصلحته راجع بجميع أجزائه الى المحكومين من غير أن يكون للحكام أو الموظفين أدنى منفعة منها. ففي مثل هذه الحكومات ينقلب التوظف من كونه عزبة (كما في الحكومات الاستبدادية الى أن يكون واجباً أو فرضاً على كل شخص كفء له وقادر عليه . وفي التشريع الاسلامي شيء من ذلك .

ولكن حكومتنا لم تصل الى هذه الدرجة من الرقي لأنها لا تزال الى اليوم في عداد الحكومات الاستبدادية . وكل ما جرى فيها من حيث التوظيف ان وضع له قانون كما ذكرنا وظهرت آثاره في الوظائف وفي الأفراد . آثار تجعلنا نحكم بأن التوظيف فيها لمصلحة الحاكمين والمحكومين . كما أن حكومتها العالية يبين من سيرها إنها لمصلحة الاثنين معاً إذ لم ينفرد الحاكم أو السلطان بكل نتائج النظام دون المحكومين . ولقد يصدق الذي يقول أنها متى سارت بهذا السير وجب أن تنتقل الى مصاف الحكومات الدستورية العادلة . — غير أن هذا القانون قانون الاستخدام لم يكد يبدأ في معالجة الأمراض التي أورثها القانون القديم غير المكتوب حتى افترقت السلطتان القابضتان على الحكومة بآراء الناس الذين لم تكن تتكوّن فيهم بعد قوة الرأي . وحصل شقاق داخلي خفي غير ظاهر بين الحكومتين اللتين عرفناهما أمس : الحكومة الرسمية والحكومة الفعلية : فالموظف الذي تعرضه الحكومة الرسمية لا تقبله الأخرى وبالعكس . — فنتج عن ذلك أن الموظفين اختار كل منهم الانتماء الى

السلطة التي يظن أنها تحميه من الأخرى وتبقي له وظيفته وتكفل له الترقي منها الى ما فوقها . ومن طبيعة هذه المنافسة انها تؤدي بكل طرف من الطرفين أن لا يشترط في الموظف أكثر من اخلاصه اليه . فراجت سوق المخادعين والمتملقين لكلتا السلطتين وتقرّبوا منهما فنال كثير منهم بهذه الطريقة وظائف لو روعيت فيها الكفاءة لعادوا منها بصفقة المغبون . وولدت هذه الطائفة أو أنمت في بقية الموظفين روح الاعتماد على التملق وارضاء الرؤساء بالحق أو الباطل، بل لا نخشى أن نقول أن بعض كبار الموظفين كان يأتي غير الأدب والشهامة ليرضي المفتش أو الرئيس أو ليرضي السلطة الرسمية . وان القارىء لا يزال يذكر الى الآن أمثلة على صحة هذا القول لا نتعرّض بذكرها مطلقاً .

انتهت هذه الحال التعيسة باستقلال السلطة الفعلية بأمر الموظفين وكثر المفتشون من الشبان الانكليز في النظارات جميعها فلم نستفد من تجربة شبانهم شيئاً كبيراً . تجاوز هؤلاء المفتشون حدود التفتيش الى الدخول في العمل بالذات فضربوا على أيدي الرؤساء الوطنيين على ان هؤلاء المفتشين لا يستطيعون القرار في الأرياف ليباشروا الأعمال ، ولو استطاعوا ذلك لما قدروا لعدم تجربتهم وعدم معرفتهم عادات البلاد وأخلاق الأهالي ولاستكبارهم غالباً أن يرجعوا الى الحق متى رأوه لأن العناد من عيوب الشباب ، فأصبح المدير مثلاً مسؤولاً عن الأمن العام في مديريته وهو لا يجرأ أن يعمل عملاً إلاّ بارادة المفتش غير المسؤول عن شيء — نتج عن ذلك انصراف الاكفاء من شبابنا عن الخدمة وانصراف الموظفين الأكفاء عن التفكير في المصلحة العمومية ، وأخذ كل موظف يفكر قبل كل شيء في درء المسؤولية عن نفسه في كل ما ينقله المفتش الى المستشار . وبذلك أصبحت الحكومة حين يعوزها مدير أو موظف كبير تتلفت ذات اليمين وذات الشمال وتشكو قلة الموظفين، وليس لها أن تشكو بعد ربع قرن من النظام والتنظيم وهذا مرض من أمراض المذهب الحديث للاستخدام .

زيد عدد الموظفين من الانكليز في كثير من الوظائف . وهذا الأمر كما قلنا لا يجب أن يؤلم العقلاء من المصريين إذا كان من يؤتى بهم من الموظفين يصلحون ليكونوا لنا أساتذة نأخذ عنهم العلم والحكم والعدل والاعتدال مثل السير سكوت والسير مونكريف والكولونل روس والسير جارستن وأضرابهم من العلماء والحكام — ولكن كثر الخطأ في اختيار الموظفين من الانكليز كما كثر الخطأ في اختيار كثير من الموظفين المصريين . فان من القضاة الانكليز ومن المفتشين ومن الموظفين في المعارف وغيرها من الشبان من لم يظهر له في عمله شيء من الكفاءة، ولم يعلم زميله المصري شيئاً، بل هو يتعلم منه، ومن يدقق النظر قليلاً يعتقد صدق هذه القضية .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان هؤلاء الموظفين من الانكليز أخذ كل مرؤوس منهم يفتات على سلطة رئيسه بحكم الجنسية ، واتباعاً لسير الحكومة العالية . فانك تجد القاضي في أية محكمة يكون بينه وبين نظارة الحقانية رابطة تعلو رابطة رئيسه بها . وربما اضطر الرئيس ان ضعفت نفسه كما يضطر الزملاء الذين يكون فيهم هذا الضعف أن يتوسلوا بزميلهم لدى النظارة لقضاء ما يطلبون — وللتفريق في المعاملة بين القضاة من التأثير السيء في أخلاقهم واستقلالهم ما لا يخفى ، وقد حصل هذا التأثير بالفعل . وهذا أيضاً مرض من أمراض هذا المذهب الحديث .

تلك هي بعض العلل القديمة والحديثة ، وتبعة كل علة على الحكومة التي سببتها ، ولكن هذه العلل التي سببت عيوب الموظفين عندنا هي كما ذكرنا كلها قابلة للشفاء وشفاؤها هو ما تطلبه الأمة من جناب السير غورست عميد الاحتلال .

ثبت بما ذكرنا أن هذه العلل سببها الاستبداد في المذهبين ، وان كان أحدهما ألطف من الآخر . فشفاؤها ينحصر في استئصال علتها أي في حرية العمل . ان الحرية في العمل هي المربية الوحيدة للأخلاق الفاضلة عند المستعد . هي الملزمة للنفس أن تأتي العدل طائعة لا مكرهة . هي التي تؤهل الى الحكم الذاتي — لا نريد بذلك أن نقول : اتركوا الموظفين المصريين يفعلون ما يريدون . بل نقول كما أن الوزير يجب أن يكون هو الوزير ، والمستشار هو المستشار ، يجب كذلك أن يكون الرئيس هو الرئيس ، والمرؤوس هو المرؤوس ، والمدير هو المدير ، والمفتش هو المفتش . كل ذلك بشرط انتقاء الاكفاء من الطرفين — ولقد يسرنا أن نقول في هذا المقام أن نظارة الداخلية كانت أول نظارة فكرت في استعمال هذا الدواء الناجع فخففت المراقبة جداً عن بعض المديرين من الأذكياء . ولا نعلم أن نظارة الحقانية قد كفت عن طريقتها في جمع القضاة الانكليز من المحاكم دون رؤسائهم للنظر في بعض المصالح . على أنها أولى النظارات بملاحظة حرية القضاة والتفادي من عمل ما عساه أن يجرح شعورهم وان تصرف الداخلية ليجعلنا نرجو أن جناب المعتمد الجديد يجعل للتوظيف مذهباً أحدث من الجديد ، وهو الحرية في العمل ، والثقة بالعامل ، لأنهما أساس الحكومة الصالحة .

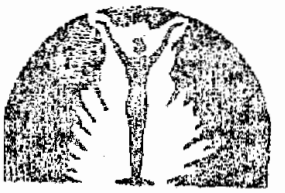

obeikandl.com

فهرس

٣ — مقدمة الكتاب

٧ — ١ : خطب سياسية واجتماعية : حالتنا السياسية . الرأي العام والجرائد . النظامات . حالتنا الاجتماعية . الحالة الأقتصادية

٢٥ — ٢ : ما نحن فيه. سياسة الوفاق . نظرية الحكومة الشخصية . ماذا يجب علينا . علاقة مصر بالدستور العثماني

٣٩ — ٣ : مقاومة الحكومة لطلب الدستور . التعدي على الحرية الشخصية . خلاصة الموضوع

٥٧ — الخديو : حديث الجناب العالي مع مندوب الطان . حديث الجناب العالي مع المستر ديسي . سفر الجناب العالي الى لندن . تسكين الحركة الوطنية . احمد شوقي بك الشاعر

٦٩ — لورد كرومر أمام التاريخ . أعمال السياسة . نتيجة تلك السياسة . خواطر وآراء : نتيجة تلك السياسة . المسالمة لا المعاندة . وداع اللورد كرومر . حفلة توديع اللورد كرومر . خطبة الكونت ساريون . خطبة لورد كرومر بالفرنسية . خطبة مصطفى فهمي باشا . خطبة لورد كرومر بالانكليزية . تقرير لورد كرومر : الجامعة الإسلامية . تقرير لورد كرومر : التعصب الديني . الانكليز في مصر . انتقاد كتاب مصر الحديثة تأليف لورد كرومر

١١٣ — الحكم الذاتي : في سبيل الحكم الذاتي . الحكم الذاتي والتعليم الآن . الحكم الذاتي : طرائقه . الحكم الذاتي : التعليم العام قاعدته

١٢١ — الاستقلال : نحن والاستقلال رودوا أنفسكم على الاستقلال

١٣٧ — سياسة الوفاق : الغرض من سياسة الوفاق . نتائج سياسة الوفاق . نتائج سياسة الخلاف . نتائج ما بين السياستين . أنصار السلطتين . العام الثاني لسياسة الوفاق . حديث السير إلدن غورست . ذكرى السياسة

١٦١ — تطاحن المبادىء : حالتنا السياسية . الحق الصراح . ما للسياسة والعلم . ماذا يجب . الجفاء بين الأمة والحكومة . الفرق بيننا وبين الغريب . عود على بدء : مذهبنا ومذهبهم . الجمعية العمومية لشركة الجريدة المصرية . حالتنا السياسية والاجتماعية . شركة الجريدة وحزب الأمة

١٩٣ — المجالس النيابية : مجلس التشريع الدولي . المجالس النيابية : مطالب الأمة من مساعدة سير غورست والسلطة التشريعية . تعديل طريقة الانتخاب . مجلس شورى الحكومة . توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة . مجالس المديريات : نصاب الانتخاب . مدة الانتخاب . اختصاصات مجلس المديرية . مجلس شورى القوانين . مسألة اليوم . الرأي العام في مسألة اليوم . أول ديسمبر . الجمعية العمومية . الأمة والحكومة والجمعية العمومية

٢٣٧ — الوزارة : علينا وعلى الوزارة . أين نحن الآن من الدستور . الحركة الدستورية في مصر . مسؤولية الوزارة . حوالي الوزارة أيضاً . وزراؤنا كيف يشتغلون

٢٦٩ — النظام السياسي : مطالب الأمة : جناب سير الدون غورست . الوزارة المسئولة . حرية العمل للموظفين